مجلة العلوم الانسانية
جامعة بابل – كلية التربية للعلوم الانسانية

Journal of Humanities
Print ISSN: 1992-2876
e-ISSN: 2523-9899
https://jouhum.uobabylon.edu.iq/

التطورات السياسية الداخلية في باكستان (1999-2008)

سبلة طلال ياسين [1]

[1] استاذ مساعد دكتور، كلية الآداب، جامعة البصرة ، العراق.
التواصل: سبلة طلال ياسين **البريد الالكتروني:** -

تفاصيل المقال

تاريخ الاستلام: (2021/09/06)
تاريخ قبول النشر: (2012/10/12)
المجلد: 13
العدد: 1

الكلمات المفتاحية

التطورات الداخلية
باكستان
برويز مشرف

الخلاصة

أنهى الجنرال برويز مشرف الحكم المدني عندما أستولى على السلطة بانقلاب عسكري في باكستان مع ذلك حاول التعامل للحصول على شرعية لحكمه ولدعم سيطرته في الوقت نفسه , حاول إعطاء نفسه أسلوب ديمقراطي للتعامل السياسي , كما حاول النهوض بالاقتصاد الباكستاني ,بعد أحداث 11 أيلول سبتمبر تبنى استراتيجية محاربة المدارس الدينية لأنه عدّها واجهة أخرى لطلبان , من الاخطاء التي قام بيها برويز مشرف هو إقالة قاضي القضاة إفتخار جودري الامر الذي أدى ثورة المحامين ضد مشرف وشملت المظاهرات معظم المدن الباكستانية وكانت النتيجة فشل برويز مشرف بالانتخابات.

المقدمة

عدت المدة من عام 1999 لغاية عام 2008 مرحلة حرجة في تاريخ باكستان , فبعد ان أستولى الجنرال برويز مشرف في 12 تشرين الاول 1999 وانهى مدة الحكم الديمقراطي لباكستان الا انه لم يتصرف كما سبقة من قادة الانقلاب الاخرين (محمد ايوب خان) و(محمد ضياء الحق) ، وسمى نفسه الرئيس التنفيذي وحاول اصلاح الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي كانت تعيشها باكستان.

عدت احداث 11سبتمبر/ آيلول 2001 حدثاً مهماً خلال حكم برويز مشرف اذ تحول الى حليف رئيس للولايات المتحدة الامريكية في حربها ضد الارهاب , وحاول البقاء في السلطة وتمسك بها وهذا ما أثار المعارضة ضده على الرغم من إصداره لقانون الاحزاب في 22 تموز 2002 الذي نص على امتلاك مؤهلات أكاديمية لاتقل عن البكالوريوس ممن يرغب في الدخول للجمعية الوطنية وحصل مشرف على تأييد المحكمة العليا بذلك وبدت هذه الخطوة لإبعاد معارضيه السياسيين بطريقة ذكية منه ، فعمل على إجراء الاستفتاء الرئاسي لإعطائه صورة الرجل الديمقراطي ، وحاول أعادة ترتيب المدارس الدينية في باكستان ليتمكن طلبتها من مواصلة تعليمهم الحديث والابتعاد عن مناهج التعليم القديمة.

قسم البحث الى خمس محاور رئيسية تضمن الاول الحديث عن الوضع السياسي في باكستان قبل إنقلاب برويز مشرف , وتحدث المحور الثاني عن برويز مشرف رئيساً لباكستان وأشار المحور الثالث الى التعديل الدستوري في حين بين المحور الرابع دور برويز مشرف اتجاه المدارس الدينية وسلط المحور الخامس الضوء على أزمة القضاة في باكستان واستقالة برويز مشرف .

أولا :- الوضع السياسي في باكستان قبل انقلاب برويز مشرف -:

لقد شهدت باكستان منذ تأسيسها في 15/آب/1947(1) قيام حكومات عسكرية عن طريق الانقلابات العسكرية فكان الانقلاب الاول الذي قادة محمد ايوب خان (2) عام 1958 ثم تلا ذلك انقلاب محمد يحيى خان (3) وانقلاب محمد ضياء الحق(4) عام 1977 الذي أزاح

به ذو الفقار علي بوتو(5) عن السلطة وبعد وفاة محمد ضياء الحق انقسم الشعب الباكستاني الى مؤيد الى النظام الاسلامي الذي أوجده محمد ضياء الحق والى النظام العلماني الذي مثلته بناظير بوتو (6) وحزب الشعب الباكستاني , اما حزب الرابطة الاسلامية (7) فكان بقيادة نواز شريف (8) المؤيد الى نظام محمد ضياء الحق والتحالف الديمقراطي الاسلامي (9)

بعد إجراء الانتخابات في تشرين الثاني 1988 فازت بها بناظير بوتو وبهذا أصبحت أول رئيسة وزراء امرأة في العالم الاسلامي, بالعصر الحديث تتولى رئاسة بلد مسلم بعد ان حصلت على 93 مقعد من أصل 205 مقعد في الجمعية الوطنية في باكستان ، وبهذا كوّنت حكومة أغلبية بمساعدة الاحزاب الصغيرة مثل الجبهة الوطنية للاجئي مهاز والاعضاء المستقلين , الا انها أصبحت في مواجهة الجيش متمثلة في رئيسه إسحق خان الذي لم يكن راغبا في قطع موازنة الدفاع (10)

يتضح ان حكومة بناظير بوتو واجهت منذ البداية الجيش كخصم قوي لها لاسيما ان الجيش كان قد أرسى الاسس الاسلامية في البلاد إبان مدة حكم محمد ضياء الحق.

لم يكن الجيش وحده أمام بناظير بوتو بل كان نواز شريف قادرا على تشكيل حكومة في البنجاب (11), رغم ذلك فقد تمكنت بناظير بوتو من إعادة الديمقراطية لباكستان مرة أخرى وأطلقت سراح الزعماء السياسيين ورفعت الحظر عن نقابات العمال ومنظمات الطلبة وأعادت النشاط السياسي بصورة عامة (12)

برغم ذلك فقد أنتقدت سياسة بناظير بوتو بسبب مستوى الفساد العالي في حزب الشعب الباكستاني ولاسيما من قبل زوج بوتو آصف علي زرداي (13) وعدم قدرة حكومتها على إيقاف العصابات في السند والعنف العرقي بين السنديين والمهاجرين ، فقد قتل العنف الطائفي في كراتشي وحيدر آباد أكثر من 550 شخص في أعمال الشغب ورمي القنابل ,الامر الذي حذا بالجيش الى محاولة تطبيق قانون الطوارئ ورفضت بناظير بوتو تطبيق القانون في مسقط رأسها , ولهذا فقد أستعمل الرئيس صلاحياته بموجب التعديل الثامن من الدستور وحل حكومة بناظير بوتو في 6/آب/ 1990 (14)

وعين الرئيس غلام آسحق خان(15) الخصم لبوتو غلام مصطفى جوتاي(16) زعيم أحزاب المعارضة كرئيس وزراء لمدة مؤقتة لإجراء الانتخابات التي جرت في 24 تشرين الاول 1990 وفاز بها نواز شريف بعد ان اختارته الجمعية الوطنية ، وهو في الوقت نفسه رئيس حزب الرابطة الاسلامية ليكون رئيس وزراء باكستان (17) الا انه هو أيضاً لم يستمر في منصبه فقد حكم خلال السنوات (1990-1993) تلاه حكم ثاني لبناظير بوتو (1993-1996) وحكم ثاني لنواز شريف.(1999-1996)

إن الامر الذي يمكن ملاحظته على التجربة الديمقراطية في باكستان هو عدم وجود الاستقرار السياسي حيث يلاحظ أنه لم تكتمل المدة الدستورية للجمعية الوطنية ومن ثم لم تكتمل المدة الدستورية لأي حكومة, وذلك بسبب عدد من العوامل, منها طبيعة النخبة الباكستانية ,والصراع التقليدي بين مؤسسة الرئاسة والبرلمان وطبيعة الدستور الباكستاني ولا سيما بعد التعديل الذي أدخله محمد ضياء الحق على المادة(2/58) من الدستور الذي بموجبه أصبح لرئيس الجمهورية حل سلطة الجمعية الوطنية وإقالة الحكومة ، وهذا ما قام به الرئيس غلام خان بحجة الفساد وسوء استخدام السلطة وانتشار العنف ، فقد حل حكومتين هما بناظير بوتو ونواز شريف وقام الرئيس فاروق ليجاري بحل الجمعية الوطنية وإقالة حكومة بناظير بوتو الثانية.(18)

دخل نواز شريف أثناء مدة حكومته الثانية في صراع مع القضاة مما أعطى لنفسه بصفته رئيس للوزراء سلطات تتجاوز القضاء ، كان من أهمها قانون مكافحة الارهاب لعام 1997 الذي أعطى لرئيس الوزراء حق تشكيل محاكم خاصة وتوسيع دائرة الاشتباه والقبض على أي شخص دون إبداء أي أسباب ، فضلا عن تخويل أجهزة الشرطة قتل المجرمين المشتبه بهم ومحاكمتهم من دون العودة الى القضاء ، الامر الذي أثار حفيظة المحكمة العليا وسوغ تخفيض عدد القضاة من 17 الى 12 عضواً، واوقف رئيس الجمهورية ليغاري(19) الى جانب رئيس المحكمة وانتهى الامر بتدخل الجيش(20) بانقلاب برويز مشرف (21) ، فضلاً عن قيام نواز شريف بإلغاء المادة 2/58 من الدستور وتبديلها بالمادة الدستورية عرفت بالمادة 14 ، من اجل منع اعضاء البرلمان من تغيير ولاءاتهم الحزبية والسياسية ، مما عرض الحكومة الى مخاطر حجب الثقة في حالة اتخاذ قرار حزب ما بالأقدام على مثل هذه الخطوة.(22)

وقام نواز شريف بخطوة عدتها المؤسسة العسكرية إضراراً بهيبة وسيادة جيشها وهو موقفه من نزاع كارجيل (23) الذي عدّ أكثر شدة وأطول مدة نزاع مع الهند لان المنطقة جبلية وسهل لهم ذلك إستعمال المدافع ، وأعترفت القوات الهندية بقتل (600) شخصاً و 15000 جريح , الا ان المعلومات الحقيقية هي أكثر من ذلك وخاض الجيش الباكستاني الصراع ببسالة فائقة , وكانت كارجيل عبارة عن مناورة تكتيكية لكن ترتب عليها نتائج استراتيجية فيما بعد, وتم فيه اجهاض الهجوم الهندي ، وأحدث نزاع كارجيل تغييراً في مفهوم العمليات الحربية في المناطق المرتفعة ,(24) الا ان الانتصار الباكستاني أضاعه نواز شريف وذلك بانصياعه للضغوط الامريكية التي كانت تعمل على إنسحاب فوري للقوات الباكستانية من كارجيل ، فهو بدلا من تفاوضه مع قادة الجيش حول النزاع ذهب الى الولايات المتحدة الامريكية وأعلن من هناك تنفيذ الانسحاب من كارجيل (25), ولم يكتف بإهانة الجيش الباكستاني بل انه في أيلول 1999 أعطى تعهداً أمام الجمعية العامة

للأمم المتحدة بأنه درس إمكانية توقيع اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية من دون ان توقع عليها الهند (26) , وهذا يعني تنازل باكستان عن برنامجها النووي لصالح الهند وذهاب ملايين الاموال المصروفة على البرنامج النووي الباكستاني دون فائدة.

رافق حكم نواز شريف اعتقال للصحفيين الذين كتبوا مقالات ناقدة له بما فيهم شخصيات بارزة من الصحفيين ومنهم ماجا مشي وحسين حقاني, وتم اجراء تحقيق تعسفي معهم لانهم نشروا اعمالهم ضده , واتهمت المحكمة نواز شريف بالفساد, لهذا فقد أقدم مؤيدوه على مهاجمة المحكمة وتم وقف المرافعات بالقوة وتدهورت علاقة نواز شريف مع الرئيس ليغاري, كذلك ساءت علاقته مع القاضي الاول في باكستان سيد سجاد علي شاه (1994-1997) فأيد رئيس الجمهورية القاضي علي شاه ، مما دفع نواز شريف انصاره الى اقتحام المحكمة العليا في تشرين الثاني 1997 وأزالوا القاضي علي شاه من منصبه, ولم يستطع الرئيس ليغاري عزله كما عزل بناظير بوتو فقدم إستقالته في 2/كانون الاول/1997.(27)

لم يكن الوضع الاقتصادي أحسن حالا من الوضع السياسي فقد كان الناتج الاقتصادي 4,3% عام 1997-1998 ، ولكنه تراجع الى 3.1% لعام 1998- 1999,وكانت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي قد أصبحت سمة ملازمة للسياسة الاقتصادية في باكستان وكانت الصادرات في حاله تناقص, فقد شكلت نسبة 15.2% من الناتج المحلي الاجمالي وتراجعت الى 14,4% عام 1998-1999.(28)

لم يكن الواقع الاقتصادي المتدني لباكستان هو من أزّم الوضع فيها فقد أثارت تحركات رئيس الوزاء حفيظة المؤسسة العسكرية, لذلك إجتمع قادة الجيش في 18/ أيلول 1999 لتحديد الحدود التي يتعين على رئيس الوزراء عدم تجاوزها , الا انه رغم ذلك فقد أقدم على خطوة كانت لها نتائج كبيرة ضده فقد أمر بإقالة برويز مشرف في 12 تشرين الاول 1999 وتعيين الخواجة ضياء الدين رئيس جهاز المخابرات بدلاً منه (29) مستغلا غياب برويز مشرف في رحلة من كولومبو الى كراتشي على متن طائرة باص جوي تابعة للخطوط الجوية الباكستانية ، ومنعت الطائرة من الهبوط في البداية لولا تدخل الجيش وتأمينه للمدرج, فقد كان محمود أحمد قائد الفوج العاشر في مدينة روالبندي واحمد عزيز خان قائد الاركان هم من آمنا مطار كراتشي للهبوط (30)

ثانياً: برويز مشرف رئيساً لباكستان -:

لقد اصبح برويز مشرف رئيساً لدولة باكستان في 12 تشرين الاول 1999 برغم انه جاء بانقلاب عسكري لأنهاء تجربة الحكم المدني, إذ انهى حكومة نواز شريف وأعلن الاحكام العرفية وعلق دستور عام 1973 (31), وحل البرلمان وتولى الرئيس برويز مشرف مهامه كرئيس تنفيذي للبلاد.(32)

وبانقلابه الاخير فقد أنهى تجربة الديمقراطية في باكستان و وتولى السلطة في وضع اقتصادي صعب ، إذ هبطت قيمة الروبية الباكستانية وكان ذلك بسبب السياسة المالية التي فرضها صندوق النقد الدولي على باكستان بعد وصول الدين الخارجي الى ما يزيد عن (35,5) مليار دولار ، وبلغت الفوائد 8,2 مليار دولار سنويا ,في حين ان باكستان قدمت فقط 1,1 مليار دولار منها 500 مليون دولار حسابات نقدية خارجية ، وكان هذا مؤشراً على عمق الازمة الاقتصادية في باكستان (33) ، ولم يواجه برويز مشرف الازمة الاقتصادية فقط بل كان هناك انتقاد في المجتمع الدولي ضده لإخلاله بالعملية الديمقراطية , في المقابل اكدت الولايات المتحدة الامريكية على العودة الى الحكم المدني بأسرع وقت (34), وتأكد ذلك عند زيارة الرئيس الاميركي بل كلنتون (35) ((Bill Clinton الى نيودلهي وإسلام آباد في 25آذار 2000 ، اذ أكد في إسلام آباد ان بلاده تهدف الى عودة الديمقراطية الى باكستان والتخلي عن البرنامج النووي واستعداد بلاده لبذل جهودها لتسوية قضية كشمير والتوقف عما أسماه بالإرهاب العابر للحدود مع افغانستان (36. (

ما الذي فعله برويز مشرف لدى استلامة للسلطة ؟

لقد اختار برويز مشرف لنفسه طريقاً يختلف اختلافا كبيراً عما سلكه محمد ضياء الحق عند قيامه بانقلابه في الخامس من تموز عام 1977 وأعلن الاحكام العرفية وتعطيل الدستور ,الا ان برويز مشرف أختار ان لا يفرض الاحكام العرفية وأن يكون لقبه هو الرئيس التنفيذي فقد قال : ((انه تم تعطيل الدستور لفترة مؤقتة وهذه ليست أحكاماً عرفية وإنما مسار آخر فقط نحو الديمقراطية , لا تنوي القوات المسلحة ان تبقى في السلطة أطول مما هو ضروري لتمهيد الطريق نحو الديمقراطية الحقة لتنتعش في باكستان)).(37)

لقد اتسمت سياسة برويز مشرف الداخلية بوضع خطة من سبع نقاط وكان قد وضعها بعد خمسة أيام من الانقلاب الابيض بعد مشاورة القادة العسكريين والمدنيين وكانت النقاط هي (38) :

- إعادة بناء الثقة والمعنويات في البلاد
- تقوية الاتحاد وإزالة عدم التجانس والتناغم بين الولايات الباكستانية وإعادة التناسق الوطني.
- إنعاش الاقتصاد وإستعادة الثقة بالمستثمرين.
- تأمين القانون والنظام وتحقيق العدالة بسرعة.
- عدم تسييس مؤسسات الدولة.
- نقل السلطة الى المستويات الدنيا.
- ضمان المحاسبة السريعة لجميع المخالفين.

كانت هذه النقاط بمثابة نقطة اساسية لحكمة بيّن فيها مفاصل الخلل في الدولة الباكستانية.

وقام برويز مشرف بخطوة اخرى هي إنشاءه لمجلس الامن القومي في 30 تشرين الاول 1999 وسيطر الجيش على المجلس, وكان المجلس برئاسته فضلاً عن رؤساء القوة الجوية والبحرية والبرية ومدنيين من ذوي الخبرة في القانون يتم تعينهم ولهم خبرة في المالية والسياسة الخارجية والداخلية, وكان على مجلس الامن القومي تقديم النصيحة لمجموعة واسعة من القضايا بما في ذلك الامن الوطني والشؤون الخارجية والقانون والنظام والفساد والمحاسبة واستعادة قروض البنوك والديون العامة من المختلسين والمالية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي والصحة والتعليم والايديولوجية الاسلامية وحقوق الانسان وحماية الاقليات وتطوير المرأة.(39)

وأنشأ وزارات مدنية تعمل تحت سلطة مجلس الامن الوطني, وعين مشرف لتك الوزارات زعماء منظمات غير حكومية بارزين وناشطين اجتماعيين كوزراء للدلالة على برنامجه الاصلاحي في باكستان بدلاً من تطبيق رقابة خفية للصحافة, كما وعد بأحترام حرية الصحافة ومنح الحرية لقنوات الاذاعة والتلفزيون الخاصة, أما من الناحية الاقتصادية فقد أعلن برويز مشرف في 15كانون الاول 1999 وكان قد وضع استراتيجية من اربعة نقاط هي: (40)

- انجاز نظام اقتصادي عام مستقر.
- القيام بإصلاحات بنيوية لإزالة الانحرافات في الاقتصاديات الفرعية
- تحسين نوعية الادارة الاقتصادية
- التخفيف من الفقر.
-

كان الوضع الاقتصادي يعاني من عجز كبير فبلغ العجز عام 1999 خمسة بلايين دولار في ميزان المدفوعات الخارجية , الا ان الوضع تغير بعد أحداث 11 ايلول 2001 إذ أدت تلك الاحداث الى انتعاش كبير في التحويل من الخارج ,وزادت نسبة التحويلات من الخارج وبلغت اربعة بلايين دولار في عام 2005 بنسبة 400% عن عام 1999 بعدما تحسنت طريقة عمل المصارف واستقرار قيمة الروبية.(41)

لقد كانت احداث 11أيلول 2001 نقطة تحول رئيسة اذ تحولت باكستان الى حليف للولايات المتحدة الامريكية في حربها ضد الارهاب وهذا ما انعكس على واقعها الاقتصادي.

في 20 حزيران 2001 قام الجنرال برويز مشرف بأداء اليمين الدستورية ونصب نفسه رئيساً لباكستان وحضر أداء مشرف اليمين الدستورية أمام رئيس السلطة القضائية في باكستان أرشد حسن خان وكبار المسؤولين الحكوميين ووزراء ودبلوماسيون , وصدر بيان آخر عن إسلام آباد انه تم حل الجمعية الوطنية والجمعيات الاقليمية, وشمل البيان أيضاً الرئيس محمد رفيق ثزار المنتخب في كانون الاول 1997 وبقي في منصبه بعد انقلاب 12 تشرين الاول 1999 وانه سيتوقف عن ممارسة مهماته.(42)

آثار تنصيب برويز مشرف نفسه رئيساً لباكستان قوى المعارضة ومنهم نواب زادة نصر الله زعيم تحالف إعادة الديمقراطية الذي ضم 18 حزباً سياسياً عن معارضتهم لمشرف, وانه أصبح رئيساً دون سلطة قانونية وعدته بناظير بوتو انه فصلاً جديداً من فصول الظلام من تاريخ باكستان (43)

الاستفتاء الرئاسي -:

اراد برويز مشرف إجراء استفتاء رئاسي واراد بهذا الاجراء نسيان تقليد الجنرال محمد ضياء الحق والمارشال محمد أيوب خان , وأعلن برويز مشرف في 30 نيسان 2002 إجراء استفتاء رئاسي لتمديد مدة ولايته لخمس سنوات ، وكذلك حرصاً منه على الظهور بمظهر الرجل الديمقراطي في البلاد واستعادة الديمقراطية ، مؤكداً بأن حكومة بناظير بوتو ونواز شريف كانتا قد فشلتا بتعزيز الديمقراطية, إذ انصرفا

لتحقيق مكاسب خاصة وخيبوا آمال الناس بالسياسيين, مؤكداً عدم وجود بديل يكافئه لاستلام القيادة في باكستان , كما ان مشرف التقى مع ناشطين سياسيين في البلاد قبل موعد إجراء الاستفتاء في 30 نيسان 2002, وذلك لبحث السبل القانونية لبقائه في السلطة (44) .

ومن جانب آخر رأى برويز مشرف ان الظروف والوقت كانا حليفه, فلقد تحسن إقتصاد البلد وأرتفعت نسبة الاحتياطي الاجنبي من العملة الصعبة من نصف مليار دولار الى خمسة ونصف مليار دولار, وأكد وقوفه حجر عثرة ضد الفاسدين الذين سرقوا ثروة البلاد ، إذ كان طاقمه الاداري معتمدا على قدراته الذاتية عكس ما سبقه من الحكومات المنتخبة السابقة التي بددت خزينة الدولة ولم تساهم في رفاهية الشعب , لقد مضت أياما حزينة كانت قد خضعت الدولة الى زعماء وقيادات إقطاعية قد ساهمت في انعاش الفساد والمحسوبية لفترة طويلة ,وأن الديمقراطية لا معنى لها إذا كانت مزاياها منحسرة في الاقلية ,على حين عمل برويز مشرف لإجراء الاستفتاء من اجلأن يتم تقوية روابط الثقة بين الشعب والحكومة وبالتالي فإن الاخيرة سوف تستطيع خدمة الشعب نتيجة الدعم الشعبي لها (45)

وبناء على ذلك أعلن مشرف بأن المزارعين الذين لايملكون أراضي سوف يمنحون أراضي الدولة متى ما توفر ذلك , وكانت الاولية من نصيب القرى التي لم تصلها الكهرباء ,وأكد ضرورة إصلاح شبكات الري والقنوات الزراعية في البلاد, من ناحية أخرى واجه مشرف معارضة لاستفتائه واستطاع معارضيه إقناع عدد من السكان من ان الاستفتاء لا يعبر عن الديمقراطية , فضلاً عن محاولتهم إظهار ان برويز مشرف أراد البقاء في السلطة رئيساً مدى الحياه الا انه رغم ذلك جرى الاستفتاء في الموعد المحدد في 30 نيسان 2002, ومع الدعوات التي أطلقت للبقاء في المنازل الا ان برويز مشرف حقق فوزاً بالاستفتاء الرئاسي ذلك أن 70% من الناخبين ذهبوا الى صناديق الاقتراع فكان من اصل 34,39 مليون شخص قيل وان مشرف حصل على 99%من الاصوات التي شملها الاستفتاء, فكان استفتاء عام 2002 قد أعطى فيه الشعب الباكستاني ولاية ديمقراطية ليخدم الامة كرئيس لباكستان لمدة خمس سنوات.(46)

عبّر برويز مشرف عن شكره للناس لدعمهم له لكنه أعترف ايضاً بوقوع بعض المخالفات بدون علمه وبدون موافقته وتحمل كافة المسؤولية عن المخالفات وعن قراره الخاطىء بإجراء الاستفتاء في المقام الاول, وعّبر عن أسفه الشديد ,إذ ان برويز مشرف أعتقد ان قول الحقيقة مهما كان مراً فإنه يمنح الشعب العفو والنسيان إما إذا تعمد الكذب فأن الشعب سيعاقب على ذلك (47)

نظرت أحزاب المعارضة الى الاستفتاء بانه خرق للدستور ومزيداً من تدخل الجيش في شؤون البلاد وإبقاء نفسه في السلطة, في حين رأى البعض الاخر كان الاستفتاء محاولة لإرضاء الغرب مع إطالة أمد بقاء برويز مشرف في السلطة (48).

ثالثاً : التعديل الدستوري السابع عشر -:

إجرى برويز مشرف تعديلا على الدستور عرف باسم التعديل السابع عشر على الدستور, وفسر تعديله للدستور لانقاذ الديمقراطية برغم دخول فريقه للمفاوضات بين زعماء عصبة باكستان (ق) (الجماعة الاسلامية الباكستانية) وزعماء جمعية الامل المتحدة ومن القضايا التي تناولتها المناقشات هو بقاء مشرف في السلطة خمس سنوات مع بقائه في الجيش وإقامة مجلس الامن الوطني وإعادة سلطة حل البرلمان الى رئيس الجمهورية, وتم العمل بالتعديل الدستوري السابع عشر كلائحة قانون لتصادق عليها الجمعية الوطنية بعد حذف مجلس الامن القومي منها (49), أي إن الذي قصده برويز مشرف من التعديل السابع عشر من الدستور هو إيقاف تطلعات السياسيين الباكستانيين لولاية ثالثة, وفي مقدمتهم بناظير بوتو ونواز شريف ورؤساء حكومات إقليمية أو اي منصب في الحكومة الفيدرالية (50)

من الملاحظ أيضاً ان الجنرال محمد ضياء الحق عدل المادة الثامنة من الدستور فقط فكان عمل برويز مشرف مشابهاً لما فعله ضياء الحق , والذي يبدو من تعديله للدستور هو (51):

العمر المحدد للقضاة في المحاكم العليا قد تم زيادته الى ثلاث سنوات بموجب الاطار القانوني لكن بموجب التعديل السابع عشر سحب وأصبح بموجب المادتين 62-65 من الدستور.

وفقاً لأمر الاطار القانوني لن يكون هناك أثر لرئيس الوزراء في تعيين قائد الجيش وقادة الاسلحة الثلاث , وبموجب التعديل السابع عشر أصبح لزاما على رئيس الحمهورية طلب مشورة رئيس الوزراء في هذه التعيينات من خلال القرار النهائي الذي بقي في يد رئيس الجمهورية

واجه برويز مشرف من جراء التعديل الدستوري معارضة رابطة نواز شريف الاسلامية وحزب الشعب الباكستاني , وعبّروا عن غضبهم من تعديل الدستور وعدّوه تدمير ومحق إرادة الناس في إختيار مايريدون من مرشحين ، وفيه أيضاً انتهاك لمبدأ الحكومة البرلمانية وأنهم

قالوا ليس من حق أي شخص أن يعدل الدستور على مزاجه وانه له الحق في تعديل المادة (238)و(239) من دستور عام 1973 , وأشاروا إلى ان التعديل الذي وضعه مشرف لا يصب في مصلحة الحياه السياسية في باكستان . (52)

سعى مشرف الى تعزيز سيطرة الدولة فأصدر قانون الاحزاب السياسية في 22 تموز 2002 ,إذ شكل قانون الاحزاب السياسة عائقا أمام الطامعين لتولي القيادة السياسية من الاحزاب الرئيسية , فقد نص قانون الاحزاب السياسية إمتلاك مؤهلات أكاديمية لا تقل عن البكالوريوس لمن يرغب بالدخول الى الجمعية الوطنية أو الاقليمية , وحصل مشرف على تأييد من المحكمة العليا لقانون الأحزاب وعارضه الكثير من السياسيين المعارضين وعدّوه خطوة لخلق طبقة إرستقراطية من المشرعين ، وأيضاً عدوه محاولة من مشرف للسيطرة على البرلمان, لاسيما وان باكستان ترتفع فيها الامية بنسبة 1,32 % من السكان يمتلكون شهادات أكاديمية وغالبيتهم يسكنون في المناطق الحضرية, وان تطبيق قرار الاحزاب معناه تخلي (79) عضواً من الجمعية الوطنية و(22)عضواً من مجلس الشيوخ من مناصبهم, فضلا عن ان بوتو كانت تمتلك شهادة دبلوم من جامعة اكسفورد وليس بكالوريوس , (53)

وصف منافسو مشرف تعديل قانون الاحزاب بأنه سعي لا سكات الاحزاب السياسية المعارضة له, وأعلن خصومه السياسيين ان مشرف ونظامه يقترب من نظام سوهارتو(54) بسبب استياءهم من التسلط العسكري.(55)

وبعد تشريع قانون الاحزاب عمل برويز مشرف على إجراء الانتخابات وتسليم السلطة الى رئيس وزراء جديد في العاشر من تشرين الاول 2002 وأدلى مشرف بصوته في مدينة روالبندي في أول انتخابات نظمها بعد الانقلاب العسكري (56) , وعمل الجنرال تانفري ماكفي رئيس المكتب الوطني لإعادة البناء على تنظيم الانتخابات, على ان تكون ورقة انتخاب منفصلة لمجلس الشيوخ والتي تتضمن أسم ورمز الحزب السياسي المتنافس والنظام الجديد يعطي تمثيلا لكل الاحزاب الرئيسية في مجلس الشيوخ والحد من مساوئ الانتخابات السابقة , وكانت أهم القواعد التي مارستها السلطة العسكرية في الانتخابات هي (57):

- ان يكون عمر الناخب 18 عاماً بدلا من 21 عاماً وكان هذا اقتراح برويز مشرف على أساس ان 18 عاما يحق له الزواج فكيف لا يحق له التصويت.
- بناء هيكل الهيئات المحلية وتسهيل النظام بتوفير وضمان المساعدة المالية للهيئات.
- منح الذكور والاناث التمثيل في المجالس الاتحادية والقروية.
- إعطاء حكومة المنطقة صلاحيات كاملة وجعل المنطقة وحدة أساسية للحكم والتنمية.
- دمج الهيكل الريفي والحضري في مستوى التحصيل لتحقيق هدف إلغاء الانقسام الريفي والحضري.
- اعطى برويز مشرف للنساء ستين مقعداً لهم للتخفيف من عدم التوازن بين النساء والرجال.

وعلى هذا الاساس جرت الانتخابات في (1-11) تشرين الاول 2002 إذ تصدر حزب الرابطة الاسلامية جناح قائد أعظم المؤيد للجنرال برويز مشرف بحصوله على 77 مقعد من أصل 272 مقعد وحصل حزب الشعب الباكستاني على 63 مقعداً وحصل أتلاف الاحزاب الاسلامية على 45 مقعداً ، في حين حصل حزب الرابطة الاسلامية بزعامة نواز شريف على 14 مقعداً ، وحصل المستقلون على 29 مقعداً . (58)

كان أهم ما بينته الانتخابات الباكستانية هو :(59)

- تعديل سن الانتخاب الى 18 عاماً.
- توسيع المناطق الانتخابية كثيراً وتم رفعها الى الجمعية الوطنية من 97 الى 343 استنادا الى إحصاء عام 1997 ، اذ أن أعداد سكان باكستان قد ازداد الى 140 مليون نسمة , وازدادت ايضاً المقاعد المخصصة للنساء الى 60 مقعداً على أساس التمثيل النسبي وعشرة مقاعد كانت مخصصة لغير المسلمين.

أعطى النظام الانتخابي الخاص بالأقليات اذ لا يمكن لغير المسلم أن يصوت الا لمرشح غير مسلم لإحلال المقاعد المخصصة لغير المسلمين, وهذا أدى الى الشعور بالعزلة عن السياسة العاملة للبلد لم يكن أي مسلم بحاجة الى أصواتهم مما أدى الى التقليل من شأنهم, لذا أعطاهم نظاماً انتخابياً مشتركاً تستطيع فيه الاقليات ان تصوت لأي مرشح تريد مع السماح لهم بالحفاظ على مقاعدهم , كما تم وضع قاعدة هي انه لا يمكن لرئيس الجمهورية او رئيس الوزراء ان يشغل هذا المنصب أكثر من مرتين متتاليتين او غير متتاليتين سواء خدم مدة كاملة أم لا , وكان هذا الاجراء لإبعاد نواز شريف وبناظير بوتو من الوصول الى الرئاسة مرة ثانية (60)

وبهذه النتيجة فاز مير ظفر الله خان جمالي (61) بمنصب رئاسة الوزراء وأشتمل برنامجه السياسي على إقامة توازنات دقيقة داخلية وخارجية من حيث إقامة توازن داخلي بين حكومته وبين المعارضة القوية (62).

بذلت حكومة جمالي محاولة كبيرة لإرضاء جميع الشركاء لها في الحكومة ومضت في عملها ببطيء حتى عام 2004 عندما ظهرت الخلافات بين جمالي ورئيس حزبه جوردي شوجات, وبدا كأنهما يعملان باتجاهين مختلفين ولم يستطع جمالي التعامل مع المعارضة ، لا سيما بعد فوز المعارضة بنصيب الاسد في الحكومة وأعطيت لهم حقائب الداخلية والدفاع ، وسرعان ما استقال جمالي من منصبه وحل محله شوكت عزيز(63) وزير المالية, بعد أن رشح نفسه في انتخابين فرعيين وشغل المنصب مؤقتاً جوردي شوجات كرئيس وزراء (64) .

رابعاً: برويز مشرف والمدارس الدينية-:

كانت المدارس الدينية موجودة في باكستان وبلغ عددها 250 مدرسة إسلامية في عموم البلاد , الا ان الوضع تغير بعد الاحتلال السوفيتي لأفغانستان عام 1979, فقد اكتسبت تلك المدارس شعبية كبيرة لكونها المصدر الروحي لانتاج المقاتلين الاشداء على أسس إسلامية وللقتال في أفغانستان باسم محاربة الشيوعية والسوفييت. (65)

وبعد مجيء برويز مشرف الى السلطة في باكستان بدأ حربه ضد المدارس الدينية ففي شباط 2001 وفي تصريح له قال : ((بأن المتعصبين من رجال الدين في باكستان هم الوجه الثاني لحركة طالبان وسيتم التعامل معهم على هذا الاساس لكونهم قد حددوا مساراً واحداً وفكراً لا ثاني له عن الاسلام وخاطب مشرف جمهوره بأن المسلمين قد ما رسوا حقوق عبادتهم بطرق شتى ولهم الحق في الاعتقاد على اختلاف أصولهم التي كانوا يعتقدون أنها السبيل لرضا الله تعالى, وحذر الباكستانيين من أولئك الذين يخلطون الدين بالسياسة معتقدين ان العناية السماوية ترعاهم وتنصرهم)).(66)

وكان برويز مشرف يصر على فكرة أن هؤلاء المتعصبين من المسلمين هم السبب في تضليل الاف الباكستانيين وإرسالهم الى حتفهم في أفغانستان , مشددا على ضرورة إعادة النظر في الهوية الوطنية وأن باكستان هي وطنهم وليست افغانستان , وعليهم ان يحاربوا ثقافة التسليم وفكرة الدولة التي تدار من السماء بل إن مشرف سعى الى تطوير وتوسيع المعاهد والمؤسسات العلمانية في البلاد ، وأكد ان رباط الاخوة والمواطنة هو من يجمع الشعب الباكستاني وليس الرباط الديني واعاد ما قاله سابقا القائد الاعظم محمد علي جناح ((بأنهم إحرار بالذهاب الى مساجدهم ومعابدهم وان المسجد ليس مكان صنع الكراهية)) (67)

لذا كان برويز مشرف يرى ضرورة إعادة تأهيل المدارس الدينية في البلاد ، وفي عام 2001 أعلن مشرف أن عدد المدارس الدينية ما بين 7 آلاف و8آلاف مدرسة يدرس فيها 600 الف الى 700 الف طالب ,وكان منهاجها التربوي قد أعتمد على معلومات من القرن الحادي عشر الميلادي, أي ان معظم المتخرجين منها قد تلقوا تعليم لا يؤهلهم للعمل في قطاعات عامة. (68)

لذلك كان لا بد من توجه برويز مشرف لإعادة هيكلة المدارس الدينية , فحدد يوم 23 آذار 2002 هو الموعد النهائي لتوثيق المدارس الدينية في البلاد من حيث عدد الطلاب ومصادر التمويل وعدد الطلاب الاجانب (69) ، فضلاً عن ذلك انه لم يعد من المستطاع افتتاح مدارس دينية دون موافقة السلطة , وكذلك تم إعداد معلمين جدد لتلك المدارس يدرسون الطلاب العلوم والرياضيات واللغات , فضلاً عن عدم تسجيل الطلبة الاجانب قبل توثيق هويتهم بموافقة حكوماتهم على الالتحاق بتلك المدارس, وطرد من المدارس كل من يخل بشروط الموافقات الرسمية والقانونية(70)

خامسا: أزمة القضاة في باكستان واستقالة برويز مشرف:

بدأت حركة القضاة والمحامين في باكستان عندما أقال الرئيس برويز مشرف رئيس القضاة القاضي افتخار جوردي لان برويز مشرف أراد الحصول على وظيفتين في وقت واحد بطريقة قانونية فأقدم في 9/آذار/2007 على تعليق عمل رئيس القضاة (71) , فاراد رئيس القضاة ان يكون القضاء مستقلاً واحتج على ذلك بطريقة سلمية وجذب اليه المحامين والشعب والاعلام ، لأنه كان يلقي الخطابات عليهم, وكانت النتيجة تأسيس حركة المحامين للمطالبة بأعاده جوردي الى منصبة وشكلت أكبر حركة مناهضة للجنرال مشرف منذ استلامه للسلطة عام 1999, وان القاضي افتخار تشوردي كان قد أصطدم مع الجنرال محمد ضياء الحق فكان قاضي القضاة بمثابة المثل الاعلى للمحامين الا ان مشرف اصطدم به، قررت المحكمة اعادة جوردي الى منصبه في 22 تموز 2007 , وبرغم قرار القضاء الا أن برويز مشرف رفض أعادته الى منصبة (73)

يمكن وصف حركة المحامين بالحركة الثورية بعد وقوفها الى جانب رئيس المحكمة الفيدرالية العليا القاضي افتخار جوردي ووصل إعداد المحامين في مدينة لاهور وحدها الى 12000 عضو ناشط, وأصبح افتخار علي جوردي المثل الاعلى للمحامين , الا ان حركة المحامين تراجعت بعد موافقة أربعة قضاة للعودة الى مناصبهم بعد ان كانوا قد ابعدوا عن مناصبهم في وقت بقى فيه افتخار محمد جوردي بعيدا عن منصبة (74) , ورأت الحكومة بإعادة القضاة يمكن من خلالها بإعادة القضاة يمكن ان يضعف حركة المحامين وهذا ما أوضحه اعتزاز احسان زعيم حركة المحامين قائلا : ((لقد ظلت حركة المحامين ثابتة في مواجهة القوة الغاشمة التي إستخدمتها حكومة برويز مشرف ولكن ان بعض القضاة وقعوا في فخ حكومة حزب الشعب الباكستاني)) (75), وكان عدداً كبيراً من قادة حزب الشعب الباكستاني قد وجهوا انتقادات الى القاضي جوردي بكونه من اكثر القضاة تدخلاً في السياسة, في حين عدت حركة المحامين إقالة القاضي جوردي بدون وجه حق انتهاكاً سافراً للديمقراطية والعودة بباكستان الى الوراء فأن استقلالية القضاء أهم مظهر من مظاهر الديمقراطية ومضامينها الاساسية) (76)

لم تكن حركة المحامين هي وحدها من وقفت في وجه برويز مشرف فكان اقتحام المسجد الاحمر بعد أن أعلن أمام المسجد الاحمر في 6/نيسان 2007 بإقامة محكمة شرعية , الامر الذي رفضة برويز مشرف ووعد بعدم التساهل ، ومع ذلك وبعد احتجاز مجموعه من الرجال والنساء معتبرين قيامهم بأعمال غير لائقة مما دفع السلطات الباكستانية الى حصار المسجد الاحمر وخيّرهم برويز مشرف بين الاستسلام أو الموت وهذا ما رفضه شيخ المسجد غازي وشن الجيش الباكستاني عملية لاقتحامه فجر الثلاثاء العاشر من تموز عام 2007 (77) ، مما جعل الشارع الباكستاني يغلي وراء ذلك ، وأظهرت حادثة اقتحام المسجد الاحمر عن عجز برويز مشرف حماية ارواح الباكستانيين وان عملية الاقتحام هي عمل انتقامي ضد المعارضين والاسلامين في قلب العاصمة الباكستانية.(78)

ازدادت الحالة سوءاً في باكستان في بداية تشرين الثاني 2007 بعد أن أصدر مشرف قانوناً يقضي بفرض حالة الطوارئ وتعليق العمل بالدستور في 3 تشرين الثاني 2007 ، وأعلن أنه لجأ الى ذلك لحماية الوحدة الوطنية في مواجهه التدهور الامني في البلاد , ودعا رئيس الوزراء السابق نواز شريف العودة الى باكستان يوم 2007/11/25 والسماح له ولحزبه خوض الانتخابات ، وقد جرت الانتخابات في الثامن من كانون الثاني 2008 ، وتصدر حزب الشعب الباكستاني نتيجة الانتخابات فحصل على 121 مقعد في حين حصل حزب الرابطة الاسلامية جناح نواز شريف على 91 مقعداً في الانتخابات وحصل حزب الشعب الباكستاني على 121 مقعداً في حين حصل حزب الرابطة الاسلامية المؤيد لمشرف على 38 مقعداً من أصل مقاعد البرلمان البالغة 342 مقعد وبهذا خسر برويز مشرف الانتخابات (79)

الخاتمة -:

كانت مدة حكم برويز مشرف من أسوأ المراحل التاريخية التي مرت بها باكستان ، لا سيما انه قد أعاد الحكم العسكري للبلاد واستخدم الدكتاتورية في تثبيت حكمه معتمدا على الجيش في فرض سلطته واقصاء معارضيه خلال المدة (2007-1999) . ان الظروف الدولية التي تمثلت بأحداث 11 سبتمبر / أيلول 2001 قد ساعدت برويز مشرف في تثبيت دعائم حكمه بشكل كبير ، اذ انه استغل انشغال العالم والولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص في مواجهة الإرهاب ولاسيما بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان في العام المذكور.

شهدت باكستان خلال مدة حكمه انعدام الديمقراطية وتكميم الافواه المطالبة بتطبيق مبادئ حقوق الانسان التي تكاد معدومة في باكستان.

رغم ما حققه برويز مشرف من تقدم اقتصادي وارتفاع للعملة الباكستانية كما حاول برويز مشرف أشراك قوى المعارضة في الحكومة عن طريق أشراكهم بالانتخابات وتسليم السلطة لهم حال فوزهم فيها , كما قام بإجراء تعديل على قانون الانتخابات ، الا ان الخطأ الذي وقع به برويز مشرف هو إقالة قاضي القضاة إفتخار تشورجي الذي عد المثل الاعلى للمحامين وكان سبب الخلاف بينهما هو احتفاظ برويز مشرف بوظيفتين في وقت واحد , فما كان من المحاميين الا الالتفاف حول رئيسهم وكانت اشبه بالثورة ضده لان القضاء هو مظهر مهم من مظاهر الديمقراطية ومضامينها الاساسية.

إضافة الى السياسة التي اتبعها برويز مشرف بفرض حالة الطوارئ عام 2007 وتعليق العمل بالدستور , ومهاجمة المسجد الاحمر في العاشر من تموز عام 2007 الذي عد هو تحديا لسلطة برويز مشرف من قبل الجماعات الدينية التي احتجزت النساء والاطفال في قلب العاصمة آسلام آباد وكان اغتيال بناظير بوتو زعيمة حزب الشعب المعارض في 27 كانون الاول 2007 له بمثابة النهاية لحكمه على باكستان في طرح من هو المسؤول عن ذلك ولماذا لم توفر لها الحماية الكافية من قبل الجيش فكانت الاجواء السياسية كلها ضدة في باكستان وعند اجراء الانتخابات كان طبيعيا عدم فوزة بها .

المصادر

1- حنان محمود عبد الرحيم نادر , يحيى خان ودورة العسكري والسياسي في باكستان حتى عام 1971 , رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية التربية ,جامعة سامراء .2017.
2- عمر عدنان داود الخالد, الصراع على السلطة في اندونيسيا 1965-1967 , رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية التربية للدراسات للعلوم الانسانية ,جامعة البصرة , 2017.
3- فاروق حسان محمود الخزرجي , التطورات السياسية الداخلية في باكستان 1947-1971 , أطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية ابن رشد , جامعة بغداد , 2005.
4- علاء عباس نعمة الصافي محمد ايوب خان ودورة العسكري والسياسي في باكستان حتى عام 1974 , أطروحة دكتوراه غير منشورة , ,كلية التربية, جامعة القادسية , 2015.
5- بو بكر, خالد , بي نظير بوتو ضحية الاقدار أدق الاسرار السياسية والشخصية للمرأة الحديدية في باكستان ,كنوز للنشر والتوزيع, القاهرة 2005,
6- حسين , زاهد ,جبهه باكستان الصراع مع الاسلام المسلح ,الدار العربية للعلوم ناشرون , ط 1, بيروت ,2007.
7- علاي ,ستار جبار , باكستان دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية ,ط1, عمان ,2013
8- علاي , ستار جبار , التجربة الباكستانية الديمقراطية وبناء النظام السياسي , ط1 ,2018 , القاهرة.
9- علاي ,ستار جبار , تطور النظام السياسي في باكستان (1947-1999) ,ط1, 2019, عمان.
10- كوردونير ,ايزابيل , النظام العسكري والسياسي في باكستان, ترجمة عبدالله جمعة ت والبحوث الاستراتيجية ,العدد 37, ,ط1, 2001.
11- -7عبد لطهيفي, بريعمة , , التحولات الديمقراطية في آسيا , مركز الدراسات الاسيوية ,كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ,جامعة القاهرة 1999, , .
12- شاكر ,محمود , التاريخ الاسلامي (التاريخ المعاصر القارة الهندية جنوب شرق آسيا ماليزيا واندونيسيا ,(المكتب الاسلامي , ط2, بيروت- دمشق- عمان ، 1997.
13- فاضل ,نادية عباس, التحول الديمقراطي في باكستان, سلسلة دراسات أستراتيجية ,مركز الدراسات الدولية ,جامعة بغداد, العدد 82, بغداد, 2005 12- .فاضل , نادية عباس , اوراق دولية , العدد 175 آذار 2009 , مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد
14- كروستوفر بيل وارد, إغتيال بوتو من المسؤول قصة الاغتيال الحقيقية , مركز دافنشي , ط1, د.ت
15- نصر ,سيد فالي رضا , اللغثيان الاسلامي الاسلام وتشكيل سلطة الدولة ,ترجمة خالد بن مهدي ,مركز نماء للبحوث والدراسات ,ط1,بيروت,2016.
16- ناجيل ,هاملتون , القياصرة الامريكيون سير الرؤساء من روزفلت الى جورج دبليو بوش بيروت ,2015ط2 , ص607-611
17- Yasmeen Niaz Mohiuddin, Pakistan A Global Studies Handbook, library of Congress,2007, P.196-197.
18- James Wynbrandt, The History of Pakistan , Westport, greenwood, CT.,2008
19- Aqil Shah, The Army and Democracy military politics in Pakistan ,London , 2014.
20- Lawrence Ziring , Pakistan at the crossurren of History oxfrod, 2003
21- Rafique Ahmad , Islamic Democratic Welfare State as Visualizrd by Quaid –I- Azam ,Lahore 2010.
22- 1- suman Rights Commission , Pakistan Lawyers MOVEMENT , IS THE VANGUARD of democracy,
23- برويز مشرف , على خط النار مذكرات الرئيس الباكستاني ط1, بيروت ,2007.
24- بناظير بوتو , سيره ذاتية , ابنة القدر ,بيروت ,ط1, 2011.
25- صحيفة الثورة ,بغداد ، العدد 10303, 21 حزيران , ,2001.
26- الشرق الاوسط , الرياض ، العدد 9397، 20آب2004.
27- الوسط الجديد , قطر ، العدد 1513, 26 تشرين الثاني 2006.